الأهرام

المصدر: الا تحا د

التاريخ : ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤

التجارب السابقة تؤكد حصد إسرائيل ثمار الاتفاقية

اتفاقيتا الكويز مع تركيا والاردن انعشت الصناعة الاسرائيلية

أحمد إبراهيم:

تتواصل ردود الفعل على الساحة الإسرائيلية عقب التوقيع على اتفاقة الكويز مع مصر أخيراً وهي الاتفاقية التي بمقتضاها ستستطيع المنتجات المصرية الدخول إلى الاسواق الأميركية دون رسوم جمركية وتعامل كأنها منتج أميركي شريطة أن يتضمن هذا المنتج مكونا إسرائيليا.

والمعروف أن هناك دولتين سبقتا النوذج المصري في التوقيع على هذه الإتفاقية بالمنطقة وهما تركيا عام 1998 والأردن عام 2001. وعلي الرغم من الاحتفال الإسرائيلي بهذه الاتفاقية وإنشاء أكثر من 5 مناطق صناعية مؤهلة في تركيا و10 مناطق في الأردن تنفيذاً لبنودها وارتفاع الصادرات الصناعية التركية لواشنطن بمقدار 13 ٪ والأردنية إلى 600 مليون دولار سنوياً إلا أن رجال الأعمال الأتراك والأردنيين شككوا من رداءة المكون الإسرائيلي وعدم جودته وتسببه في حدوث أخطاء فنية في المنتج التركي أو الأردني، مؤكدين أن المواد الخام الإسرائيلية لا تساهم في إنتاج منتج جيد يستطيع الدخول إلي أي سوق والمنافسة بقوة به على الإطلاق.

المعهد الاقتصادي الإسرائيلي أشار في تقرير له عن الكويز صدر في الرابع عشر من شهر ديسمبر الجاري إلى مدى أهمية التعاون مع الدول العربية خاصة مصر والأردن، اللتين ترتبط معهما إسرائيل بمعاهدات سلام خاصة أن تل ابيب تسعى إلى تحقيق "الأمان الاقتصادي" بهذه الاتفاقية حيث إنها تدرج في التصنيف الاقتصادي ضمن المناطق المفتقرة للمواد الخام شأنها في ذلك شأن عدد من الدول سواء في أوروبا أو القارة الأميركية، التي تمثل الصناعة بمختلف أنواعها وبالتحديد المصنوعات التكنولوجية أساسا رئيسيا للدخل القومي السنوي بها، في حين تمتلئ كل من مصر والأردن وكافة الدول العربية بالمواد الخام التي تحتاجها إسرائيل لتطوير صناعتها.

غير أن المعهد يعترف أن هناك العديد من الخبراء الاقتصاديين سواء الأتراك أو الأردنيين يرون أن هذا التعاون لم يعد بالنفع عليهم خاصة بالنسبة لتركيا، التي لم تستفد من التوقيع على الكويز بل بات الوضع الاقتصادي لأنقرة سيئ للغاية وتراكمت المديونيات على خزانتها وأصيب الاقتصاد بحالة ركود كبير لدرجة أن تركيا طلبت أخيراً دعم صندوق النقد والبنك الدوليين للتدخل لإنقاذ اقتصادها من هذه الأزمة، وهو نفس الحال مع الأردن، وكانت إسرائيل المستفيد الأول من هذه الاتفاقية كون العلاقات التجارية الأميركية التركية كانت مزدهرة أصلاً، ولم تكن بحاجة لمثل هذه الاتفاقيات.

واللافت ان التوقيع على الاتفاقية يتزامن مع التقرير الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للتصدير، الذي زعم أن صادرات اسرائيل الى الدول العربية ارتفعت منذ بدء العام الحالي 2004 حتى الثاني عشر من شهر ديسمبر الجاري بنسبة 30 بالمائة.

وأكد مدير المعهد الاسرائيلي يحيئيل اسيا، ان التصدير في الفترة نفسها الى سائر البلدان العربية قد ازداد بنسبة 53 بالمائة عن نفس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الفترة العام الماضي وبلغ حجمه 135 مليون دولار وان حجم الاستيراد من هذه البلدان الى اسرائيل قد ارتفع بنسبة 28 بالمائة، اي ما يعادل 62,5 مليون دولار.

وتفيد الانباء الاسرائيلية ان التغيير الحاصل على العلاقات التجارية بين الاردن بالتحديد وبين اسرائيل يعود الى ازدياد حجم منتوجات القماش والملابس والجلود والاثاث والورق مقابل ازدياد صادرات الاردن الى اسرائيل لتصل إلى 39 مليون دولار قياسا بالعام الماضي. وافاد تقرير المعهد أيضاً أن التصدير إلى مصر ارتفع بقيمة 22 مليون دولار هذا العام نتيجة استيرادها مواد كيماوية وملابس وجلد مقابل ازدياد المستوردات من مصر بقيمة 22,4 مليون دولار.

ومن المنتظر ازدياد حجم التعاون التجاري بين الطرفين بعد التوقيع على هذه الاتفاقية وذلك بعد انخفاضه منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في سبتمبر عام 2000 بنسبة 50 بالمئة، اي من 60 مليون دولار في العام 2002 الى 25 مليون دولار خلال العام الحالي غير أنه هذا التعاون سيزيد بنسبة أربعة اضعاف أي قرابة 100 مليون دولار بداية من العام المقبل مع تطبيق الكويز بصورة كاملة مع توفير 250 الف فرصة عمل بالسوق المصري سنوياً.

وبالتالي تظهر مدى الأهمية التي تنظر إليها إسرائيل فيما يتعلق بالكويز، وهي الأهمية التي جعلت إسرائيل تحاول منذ التوقيع على معاهدة السلام مع مصر عام1979 على محاولة حثها على التعاون الاقتصادي معها، وهو التعاون الذي يجب أن ينطوي في الأساس على تحقيق الفائدة لجميع الدول العربية وبما يتناسب مع إمكانيات كل دولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية